الصراع الدولي: مثابات متجددة في بيئة أمنية متغيرة

م. م. همام خضير مطلك*
باحث وأكاديمي من العراق

* مدرس مساعد في كلية العلوم السياسية جامعة النهرين

المقدمة

تتأثر ظاهرة الصراع الدولي في شكلها ومضمونها بتأثير التغير الذي يحدث في النظام الدولي، والذي من شأنه أن يقود إلى حدوث تغير في طبيعة القوة، ونمط توزيعها على المستوى العالمي، ولا شكَّ أن النظام السياسي الدولي الراهن يتجسد في أنموذج القطب الأحادي، كما أن هناك أيضاً إحتمالات أخرى تستند إلى جملة من الدلائل والمؤشرات الموضوعية وتؤكد أن الحالة التي يمرُّ بها النظام السياسي الدولي ما هي إلا حالة إستثنائية وأَن النظام الدولي يمرّ من خلالها بمرحلة إنتقالية، وأَنها ستنتهي، كَسِواها إلى هيكلية سياسية دولية جديدة تختلف عن تلك التي إقترنت بها بدايتها.

وبالرغم من سيادة التعاون بين الدول في هذه المرحلة الإنتقالية التي يمرَّ بها النظام الدولي، غير أن الصراع ما يزال يمثّل أحد الأنماط الرئيسة في التفاعلات الدولية، والحالة هذه، فإن الصراع يمثل سمة جوهرية من سمات العلاقات الدولية وإنَّه كالمادة التي لا تفنى ولكنَّها تتحوَّل من حالة إلى أخرى.

ومن ضمن التحولات التي إنتابت الصراع الدولي، هي توسَّع مجالاته، إذ لم تعدّ مجالات الصراع الدولي مقتصرة على الدول فحسب، وإنما أخذت تتعدى هذا المستوى التقليدي لتصل إلى مستويات جديدة، فقد دخلت البيئة ضمن مجالات الصراع الدولي، في حين لم تكن في السابق لترتقي هذه الأهمية في سلم العلاقات الدولية لولا ظهور مخرجات مهمَّة وحادة دفعت بها الى الظهور على السطح لتكون في أولويات إهتمام الدول والمنظمات الدولية، لعلَّ أبرزها إزدياد تكرار حدوث الكوارث الطبيعية والتهديدات البيئية وخطورتها وحجم خسائرها البشرية والإقتصادية الهائلة المباشرة وغير المباشرة الناجمة عنها وخاصة في السنوات الأخيرة من العقد المنصرم.

ويعدُّ الصراع على المياه أحد المجالات الجديدة في الصراع الدولي، وهو من المرجح أن يكون أكثر حدة من الصراع على النفط، في القرن الحادي والعشرين، إذ قد يتجاوز الطلب على الماء بشكل كبير العرض المتوفر القائم على وجه المعمورة.

وفي ظل التطور التكنلوجي الذي يشهده القرن الحادي والعشرون، أضحت المعلومات تمثل أحد أهمّ مجالات الصراع الدولي، فالقوة العسكرية والإقتصادية للدول باتت تعتمد في جوهرها على تقنية المعلومات، ذلك بأن الدول التي ستمسك بزمام القيادة في توجيه وإستغلال ثورة المعلومات، فإنها ستكون قادرة على نقص بالعالم المعرفي وتوجيهه حيثما تتطلب مصالحها.

الصراع على المياه أحد المجالات الجديدة في الصراع الدولي، وهو من المرجح أن يكون أكثر حدة من الصراع على النفط.

وبالرغم من أن المعلومات سهّلت الإتصال بين الدول، غير أنها في الوقت نفسه وسَّعت من نافذة الصراع الدولي، لتدخل إليه مجالات أوسع لعلَّ أبرزها مسألة الصراع على إستعمار الفضاء، وإستخدامه في عمليات تخزين وإطلاق الأسلحة على إختلاف أنواعها، زيادة على توظيفه لمراقبة ما تقوم به الدول والأقطاب الأخرى من جهود تسليح أو أية عمليات عسكرية.

غير أن التعويل على هذا التطور المعرفي والمعلوماتي في الصراع الدولي لم يمنع من حالة عدم اليقين في السياسة الدولية، وهو الأمر الذي يمكن أن نلحظه في ظاهرة الحروب غير المتماثلة. إذ أضحت الحروب بين طرفين غير متكافئين تماماً، وباتت تمثل إلتفافاً واضحاً على قوة الخصم وقدراته إلى الدرجة التي يتمُّ تفاديها وتحويلها إلى نقاط ضعف. وعليه فإن المستقبل ربما قد ينقص من نصيب الأطراف الفاعلة من غير الدول، التي أصبحت في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية قادرة على الحصول على اسلحة، ربما تكون رخيصة وعالية التقنية، تستطيع بها تحييد القدرات المتفوقة لجيوش دول عظمى.

من هنا، تسعى هذه الدراسة الى إثارة النقاش حول المجالات الجديدة في الصراع الدولي، والعوامل المؤثرة فيه، والتي أفضت إلي أشكال جديدة من الصراعات في السياسة الدولية.

غير أن تفاعلات هذه المرحلة الإنتقالية أخذت تفرز آليات جديدة لإدارة الصراع الدولي في مدة ما بعد الحرب الباردة على أنقاض آليات سادت في حقبة الحرب الباردة ولا تزال قيد التبلور ولم تعطِ كامل نتائجها فبعضها بدت ملامحها وأسفرت عن محتواها والآخر يميل لخلق حالة من التوازن مع العناصر البنائية والمفاهيم السابقة. لقد أفرزت هذه التفاعلات وسرعة تحول متغيرات القدرة لصالح تهميش وتقوية لمواقع آليات على حساب آليات أخرى، فهناك آليات إستمرت وأخرى إختفت وإضمحلَّ دورها وأخرى تحوَّلت من حالة الى اخرى. وتقوم دراستنا في هذا الصدد بوضع منهج خاص ومحاولة صياغة قوانين لمتابعة حركة هذه الآليات في إدارة الصراع الدولي، وعلاقة ذلك بقواعد تحول هيكلية النظام الدولي من نمط الى آخر. وبناءاً على ذلك، نرى ان دراسة المتغيرات التي نفهمها بدلالة معادلة الإستمرار والتغيير في آليات التنافس والصراع الدولي يمكن ان تؤدي دوراً مركزياً في فهم ديناميكية العلاقات الدولية والإنتقال في دراسة النظام الدولي الى أنماط التفاعل الرئيسة التي تجري في نطاق حدود النظام الدولي. كما ان التقدم العلمي يتكوَّن من إزاحة أنموذج أصبح عاجزاً عن تفسير حقائق جديدة، ومحاولة إحلال أنموذج جديد يفسر تلك الحقائق بطريقة أكثر قبولاً.

إشكالية البحث:

تسود العلاقاتِ الدوليَّةَ ـ في مرحلة ما بعد التغييرات الأخيرة التي طرأت على الساحة الدولية ـ آراءٌ متضاربة حول إشكالية عدم اليقين بشأن الوصف الملائم لهيكلية النظام السياسي المعاصر، إذ تتأرجح الآراء بين القطبية الأحادية او المرحلة الإنتقالية او النظام السياسي المختلط الأحادي عسكرياً والمتعدد اقتصادياً وتكنولوجياً.

فرضية البحث:

إنَّ قواعد التحول التي يتمّ من خلالها قياس متغيرات القدرة بين الدول هو الذي يعطي للنظام الدولي تراتبيته وهيكليته، وللبرهنة على فرضية الدراسة تم تطبيق معادلة التغيير والإستمرار على آليات الصراع الدولي مما أعطى صورة واضحة عن تحولات القوة او الآليات نفسها وما بينهما او الآليات المتوقعة لإدارة الصراع مستقبلاً.

المبحث الأوَّل: البيئة إحدى مجالات الصراع الدولي

لم تكن ظاهرة البيئة لترتقي هذه الأهمية في سلم العلاقات الدولية لولا ظهور مخرجات مهمة وحادة دفعت بها الى الظهور على السطح لتكون في أولويات إهتمام الدول والمنظمات الدولية، لعلَّ أبرزها إزدياد تكرار حدوث الكوارث الطبيعية والتهديدات البيئية وخطورتها وحجم خسائرها البشرية والإقتصادية الهائلة المباشرة وغير المباشرة الناجمة عنها وخاصة في السنوات الأخيرة من العقد المنصرم[1]. وتكاد آراء المفكرين والباحثين تتفق على أن تحدي البيئة تتنامى أهميته في صلب تخطيط الإستراتيجيات المستقبلية والتنموية للدول والمنظمات الدولية وإنعكس ذلك على الزراعة والري وصناعات الغد مما يشكل مفصلاً مهماً وجديداً في منحنى التنافس الدولي على خلفية التنبؤ والتعامل وإحتواء الآثار الإقتصادية والإجتماعية الهائلة وطبيعة الآليات الدولية للتفاعل مع هذه الظاهرة سلباً او إيجاباً لا سيَّما بعد تطورها لتضرب عشرات الدول وتصيبها بالعجز والشلل في آن واحد[*].

لقد أصبحت موضوعات البيئة إحدى قضايا السياسة الخارجية وهي نطاق تقني لا تزال مدارك كثير من صناع القرار السياسي عاجزة عن رؤية آثارها وحلولها[2].

إن ظاهرة البيئة ستنطوي على تداعيات خطيرة تعكس مفاهيم جديدة تستدعي إعادة النظر في مفاهيم سياسية قديمة فما يطرأ على البيئة، من كوارث طبيعية او كنتيجة غير مباشرة لتدخل البشر، فرضت نفسها على العلاقات الدولية في شقيها الذي يدور حول الصراع والتعاون، فالعلاقات الدولية في أبسط تعريفاتها هي العمليات التي تجري عبر الحدود، تشتمل على ما هو سياسي وإقتصادي وإجتماعي وعسكري وتقني، وبصفة عامة يثير اقتحام البيئة لنظريات العلاقات الدولية. وفي ظل هذا الفضاء العام لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وما إتسمت به من توسيع ميدان السياسة ليشمل النشاطات الإنسانية كافة، تأتي الكوارث الطبيعية لتلقي بنفسها في غمار العملية السياسية، في بعديها المحلي والدولي، فلقد برزت الى واجهة الإهتمامات السياسية العالمية، فهي حتى في جانبها التقني تستدعي إستجابات سياسية، فردُّ الفعل السياسي على ما تفرضه البيئة من قضايا جاء على شكل إستحداث

(1) د. حنان رجائي عبد اللطيف، التكلفة الاقتصادية للكوارث الطبيعية، السياسة الدولية، العدد 163، القاهرة، 2006، ص 80.

(*) قدم الامين العام للامم المتحدة الى الجمعية العامة في دورتها عام 2004 تقريراً اشار فيه الى تغير شكل ومصادر ودرجة خطورة التهديدات التي تواجه النظام الدولي، وابرز في هذا السياق التهديدات التي تواجه البشر ككل، وتفرضها قوى الطبيعة عليهم مثل الزلازل والبراكين والاعاصير وغيرها. وقد اعطى التقرير هذه التهديدات اولوية واضحة على بعض القضايا السياسية التي تمثل مصدراً للتهديد وتحظى بأولوية خاصة لدى بعض الدول الكبرى كقضية ما يسمى الارهاب. انظر في ذلك: د. محمد سعد ابو عامود، حدود التعاون الدولي في مواجهة الكوارث الطبيعية، السياسة الدولية، العدد 163، القاهرة، 2006، ص 60 كذلك انظر: بول كيندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1993، ص ص 17–36.

(2) وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، عيون المقالات، مراكش، المغرب، 1993، ص 119.

أنظمة ومؤسسات للتحكم في البيئة[3]. وإبرام إتفاقيات عالمية بشأنها، وقيام أنماط عدة من التفاعلات الدولية حولها وإبرام اتفاقيات عالمية بشأنها، وقيام أنماط عدة من التفاعلات الدولية ومن حولها. من نتائج تداعيات تطور مفهوم البيئة الدولي هو إعادة النظر على سيبل المثال في تعريف العدوان فزيادة ثاني أُوكسيد الكاربون في الطبيعة التي تؤدي الى إختلال توازن الطبيعة، الأمر الذي يهدد الجنس البشري برمته دون إستثناء، فإذا ما عرفنا ان نصيب دول الجنوب 95% من الوفيات لأسباب بيئية وان 75% منها مَصْدَرُهُ الدول الصناعية في الشمال سنكون أمام محتوى جديد لمفهوم العدوان[4].

(3) عمار علي حسن، البيئة والعلاقات الدولية – مفاهيم واقترابات حديثة، السياسة الدولية، العدد 163، القاهرة، 2006، ص ص 86 –87.

(4) د. وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية – دراسة مستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص 122.

كما إنَّ مفهوماً جديداً قيدَ التبلور يتعلق بالبيئة هو ما يمكن ان يطلق عليه مفهوم الأمن الانساني الذي يقوم على إفتراض ان أَيَّاً من البشر- أياً كان موطنهم او عرقهم او لونهم او جنسيتهم او عقيدتهم وليس أمن الدول فقط- قد صار مسؤولية جماعية وتضامنية، تقع على عاتق الفاعلين كافة في العالم، دولاً كانوا او مجتمعات مدنية، ويرى الأستاذ الدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، أن هذا المفهوم يمثل نقلة نوعية في مجال الدراسات المتعلقة بالأمن والعلاقات الدولية[5].

(5) محمد سعد ابو عامود، حدود التعاون الدولي في مواجهة الكوارث الطبيعية، السياسة الدولية، العدد 163، القاهرة، 2006، ص 60.

ولكنْ ما المجالات البيئية بالتحديد التي تلقي بظلالها على دراستنا في العلاقات الدولية؟ وكيف تعمل كآلية للتنافس وربما كأداة من ادوات الصراع الدولي في المستقبل؟ تضمُّ الكوارث الطبيعية انواعاً مختلفة، اهمها الزلازل والعواصف الإستوائية والجفاف والبراكين والتلوث البيئي، وقد شهد العقدان الأخيران تطور مستويات جديدة من التهديدات البيئية تتمثل بالأمطار الحمضية والتخلص من النفايات الخطيرة وتغير المناخ وارتفاع درجة حرارة العالم، وخسارة التنوع البيولوجي واستنفاذ طبقة الاوزون والتلوث البحري وازالة الغابات، وانتقال المخلفات الخطيرة عبر الحدود[6]. ففي اقل من 12 شهراً عام 2005، ضربت موجات بحرية زلزالية مدمرة سواحل العديد من الدول المطلة على المحيط الهندي (تسونامي) فقتلت قرابة 230 ألف شخص في 13 دولة، ودمر زلزال في باكستان الآلاف من المساكن، وتحت حطامها قتل قرابة ثمانين ألف شخص، وبينما أدّت إنهيارات طينية في أمريكا الوسطى الى مقتل المئات وفي الوقت نفسه تستمر موجات الجفاف

(6) مصطفى كمال طلبة،الاخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي،السياسة الدولية،العدد 163،القاهرة،2006،ص 55.

المتلاحقة في افريقيا جنوب الصحراء، حيث يُهدَّد شبح المجاعة اكثر من عشرة ملايين شخص، بينما تلتهم أسراب جراد ما تبقى في كثير من حقول الفلاحين المعدمين غرب افريقيا وفي العام نفسه 2005، أطاح إعصار (كاترينا) بمدينة نيو اورليانز في جنوب الولايات المتحدة وعزلت السيول عدة مدن اوربية، ان هذا الاحصاء للكوارث في سنة واحدة انما يؤشر إزدياد عدد الأشخاص الذين يعانون من الازمات الطبيعية ولا سيما في بلدان الجنوب، فمن خمسين مليون شخص في عام 1975 في أنحاء العالم الى 250 مليون شخص في عام 2000 مع ارتفاع خسائر الكوارث الطبيعية 14 ضعفاً من الخمسينيات حتى نهاية القرن الماضي[7].

لقد أوضحت كارثة تسونامي أن الأضرار والآثار الناتجة عن الكوارث الطبيعية اكبر بكثير من التطورات التي أشارت اليها او توقعتها الدراسات المعنية بهذا المجال[*].

ساهمت تداعيات وآثار وازدياد تكرار التهديدات البيئية في رسم حدود وحافات جديدة لاختبار قوة الدول، فالكوارث الطبيعية خاصة الضخمة، باتت محكاً مهماً لاختبار حدود القوة، اذ انها تكون في كثير من الأحيان فادحة الى درجة لا تستطيع أي دولة بمفردها ان تواجهها، مهما تكن قدراتها، ومهما علت مكانتها، بل ان جميع دول العالم، غنية او فقيرة، سواسية أمام هذه الكوارث. إذ تعجز اكبر دول العالم عن التعامل مع هذه الكوارث والتي تتصف بغموض التهديد وحجمه من حيث مصدره وتنوعه ومدى ونطاق تأثيره وتجاوز ذلك الحدود السياسية للدول، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ظهرت الولايات المتحدة هشة الى حد كبير في مواجهة إعصاري «كاترينا» و«ريتا» وأثارت شفقة حلفائها وأعدائها على حد سواء، الأمر الذي دعاها لاول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الى قبولها مساعدات من دول مثل المكسيك وافغانستان[8].

لقد جاء إعصار كاترينا ليظهر العديد من العيوب والاخطاء فقد ضرب هذا الإعصار ثلاث ولايات في جنوب الولايات المتحدة مما أسفر عن قتل وتشريد الآلاف من سكان هذه الولايات الذين أصبحوا بلا مأوى يواجهون خطر اتشار الأوبئة او الموت جوعاً وعطشاً، نتيجة إنهيار السدود والجسور وإنقطاع الكهرباء، لقد أثار هذا الإعصار تداعيات اقتصادية وسياسية إذ

(7) خالد منصور، المساعدات الانسانية والكوارث الطبيعية، السياسة الدولية، العدد 163، القاهرة، 2006، ص70.

(*) اظهر تقرير بعنوان الحد من آثار الكوارث والتكلفة البشرية الذي نشر في حزيران 2005 تسجيل 800 الف حالة وفاة بسبب الكوارث الطبيعية في التسعينات من القرن الماضي وفي عام 2003 وقعت 700 كارثة طبيعية تسببت في قتل 75 الف شخص وخسائر قدرت بـ 65 مليار دولار وفي عام 2004 كانت خسائر كارثة تسونامي في المحيط الهادي بين 250–350 الف قتيل بالاضافة الى ملايين البشر المشردين الذين يعانون الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الكارثة. كذلك ينظر: سيد قاسم المصري، الدبلوماسية والكوارث الانسانية، السياسة الدولية، العدد 163، القاهرة، 2006، ص66.

(8) عمار حسن، البيئة والعلاقات الدولية – مفاهيم واقترابات حديثة،مصدر سبق ذكره، ص 86. كذلك انظر: حنان رجائي عبد اللطيف، التكلفة الاقتصادية للكوارث الطبيعية، مصدر سبق ذكره، ص 8.

ان تغير المناخ سوف يؤدي الى المزيد من الكوارث المسماة طبيعية كالعواصف والفيضانات المدمرة.

أشارت التقديرات الى ان قيمة الخسائر الناجمة عن الإعصار تقارب 300 مليار دولار وهو ما يوازي ما تمَّ إنفاقه طوال السنوات الأربع الماضية في الحرب في كل من افغانستان والعراق، والأخطر في التداعيات الاقتصادية إغلاق 711 بئراً نفطياً في خليج المكسيك، مما ادى الى توقف 92% من انتاج البترول و83 % من انتاج الغاز الطبيعي في منطقة خليج المكسيك وهو يمثل ربع الانتاج العام للبلاد. لقد كشف الإعصار عن ضعف القوة الاولى عالمياً في مواجهة التحدي البيئي واثارت جدلاً واسعاً في الاوساط السياسية حول اولوية السياسة الداخلية على السياسة الخارجية[9].

(9) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص 117.

أفضى اتساع حركة التصنيع وبالذات تلك الصناعة العملاقة ذات المداخن والكثيفة الإستخدام للطاقة والقدر الهائل من الحرارة المنبعث من الانشطار النووي الى ارتفاع درجات الحرارة على الارض وبشكل كبير يثير القلق، فالمخلفات الكاربونية في الغلاف الجوي ذات اثر كبير في منع الاشعة تحت الحمراء من النفاذ الى خارج فضاء الكرة الارضية، الأمر الذي يؤثر في زيادة درجة حرارة الارض. ويؤكد علماء المناخ ان درجة الحرارة على الارض قد ارتفعت (8) درجات في خلال حقبة ما قبل بداية القرن العشرين برمتها واخذت تتصاعد تدريجياً ليصبح العقد الثامن من القرن العشرين اكثر العقود دفئاً وبمعدل زيادة بلغ (1,5 – 4,5) درجة مئوية[10]. وهذا الامر له نتائجه الخطيرة، فذوبان القطبين سيؤدي الى ارتفاع مستوى سطح المياه في البحار والمحيطات وهذا بدوره سيهدد المناطق الساحلية بالغرق، ان تغير المناخ سوف يؤدي الى المزيد من الكوارث المسماة طبيعية كالعواصف والفيضانات المدمرة، وستؤدي الى كوارث زراعية خصوصاً في عالم الجنوب لانه الاكثر حرارة والاقل قدرة في ايجاد وتوفير الحلول لمثل هذه المستجدات تقنياً او مادياً، علماً ان دول الجنوب ليس لها أي دور يذكر في حدوث الارتفاع في حرارة الارض[11]. ومن ثم فان اسباباً كهذه قد تدفع الى الوجود بهجرات جماعية بحثاً عن متطلبات تأمين الحياة والغذاء، ومن شأن ذلك ان يقود الى توترات اجتماعية جديدة تضاف الى التوترات السياسية على المستويين المحلي والدولي وقد تتطور الى حروب وصراعات اقليمية.

(10) بول كيندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، سنة 1993، ص 148.

(11) د.مازن اسماعيل الرمضاني، تحدي البيئة والصراع بين الشمال والجنوب، مجلة ام المعارك، السنة 3 العدد11، بغداد، 1997، ص 115.

ان الخلاف بين عالمي الشمال والجنوب سواء في تحديد الاطراف المسؤولة

ان الولايات المتحدة الأمريكية، وهي اكبر مصدر لإنبعاث غازات الاحتباس الحراري.

عن التدهور البيئي وتفاقمها ام السبل المثلى للحد من آثارها، ليس وليد المرحلة الحالية وانما تمتد جذوره مع دخول عصر الصناعة الذي دشنته البلدان المتقدمة حالياً واستنزفت في حينها الجزء الاعظم من موارد البيئة ارضاءاً لرفاهيتها ودمرت الكثير من معالم هذه البيئة في اصقاع مختلفة من العالم ووسعت صناعاتها المختلفة في تدمير وتلويث بيئة الارض[12].

(12) د. نعيمة شومان، التكنولوجيا الحديثة– الديون والجوع، الدار المتحدة للطباعة والنشر، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص ص 242– 243.

ان بلدان الشمال هي المسبب الاساس للتلوث وفقاً لما جاء في التقرير الذي صدر عن مؤتمر جنيف الذي عقد في عام 1996 وضمَّ اكثر من 2500 عالم ومتخصص في شؤون البيئة واتهم فيه الولايات المتحدة الامريكية والدول الصناعية الاخرى المتقدمة بعدم التزامها بخفض نسب التلوث.

ومن المعروف ان الولايات المتحدة الأمريكية، وهي اكبر مصدر لإنبعاث غازات الاحتباس الحراري، لم تصادق حتى الآن على اتفاقية كيوتو رغم انها قد وقعت في عام 1998 وألزمت نفسها بخفض إنبعاثها لغازات الاحتباس الحراري بنسبة 7% في المدة بين 2008 – 2012 الا ان ادارة اوباما عادت فسحبت المصادقة حيث تم رفض أي نقاش حول مستقبل المفاوضات عبر الامم المتحدة حول التغير المناخي وكذلك رفض أي اتفاق يلزم الولايات المتحدة بأية التزامات مادية او معنوية فيما يخص سياستها المناخية[*].

(*) تعد القمة العالمية المخصصة للتغيرات المناخية التي عقدت في نهاية عام 2005 بمدينة مونتريال في كندا، الاولى من نوعها منذ ان دخلت اتفاقية كيوتو حيز التطبيق الالزامي في 6 شباط 2005 والتي تمت صياغتها في – عام 1997 كرد فعل عالمي لأدلة علمية تربط التزايد في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بالتغير المناخي العالمي،وقد حظر القمة نحو 200 دولة و 2500 مندوب و4500 منظمة غير حكومية و120 وزيراً للبيئة. انظر في ذلك: سالي سامي، القمة العالمية المخصصة للتغيرات المناخية، السياسية الدولية، العدد 163 بغداد، 2006، ص 89.

ان التقاطع في وجهات النظر بين عالمي الشمال والجنوب ازاء ظاهرة البيئة سيجعل منها رافداً آخر لا يقل اهمية عن تلك الاسباب المرشحة لصراع ممتد بين الجانبين في العقود القادمة من القرن الحادي والعشرين.

المبحث الثاني: الصراع الدولي حول المياه

لا شكَّ ان الماء يحمل اوجه شبه كثيرة بالنفط، وقد يبدو الماء مصدراً غير محتمل للنزاع، لكن الصراع على الماء كان ولازال سمة للسلوك البشري في كل مراحل التاريخ، فهو ضروري لمجموعة واسعة من النشاطات البشرية، وهو يوجد بمقادير محدودة نسبياً، وبناءا على ذلك، عندما يستنزف المخزون المتاح، لايمكن اكتساب كميات اضافية الا عبر جهود مضنية ومكلفة، كما ان عدد السكان المتنامي ومعدات الاستهلاك الآخذة بالارتفاع يضخمان

الطلب العالمي على مادتي الماء والنفط، ويقربان نقطة الندرة على نطاق العالم، والاهم من ذلك، ان المصادر المهمة للماء- على غرار مصادر النفط- انما توجد في مناطق تتداخل فيها الحدود القومية ويمكن بالتالي ان تصبح بؤرة للنزاعات[13].

فان الصراع على امدادات الماء الحيوية هو خطر قائم على الدوام، في منطقة شاسعة تمتد من شمال افريقيا الى الشرق الادنى وجنوب اسيا.

خلال حقبة الحرب الباردة، انفجر الصراع على الماء، على الرغم من انه غالباً ما كانت تحجبه احداث اخرى، فحرب 1967 العربية - الصهيونية، قد فجرها الى حد كبير الاقتتال على السيطرة على روافد نهر الاردن، وكادت الحرب تنشب بين العراق وسوريا عام 1975، عندما بدأت سوريا بملء بحيرة احد سدودها وخفضت تدفق نهر الفرات نحو مصبه في العراق، برز نهر الفرات مرة اخرى بوصفه ذا اهمية في ازمة كبيرة في عام 1990، عندما قامت تركيا بقطع جريان النهر لكي تملأ احدى خزاناتها، ووقعت ازمات مشابهة في اجزاء اخرى من آسيا والشرق الاوسط[14].

في القرن الحادي والعشرين، فان الصراع على امدادات الماء الحيوية هو خطر قائم على الدوام، في منطقة شاسعة تمتد من شمال افريقيا الى الشرق الادنى وجنوب اسيا، يتجاوز الطلب على الماء بشكل كبير العرض المتوفر القائم، ولان كثيراً من المصادر الرئيسة للماء في هذه المنطقة يشترك بها بلدان او اكثر ولان الدول المعنية نادراً ما تتوافق على الاجراءات الخاصة باقتسام الامداد المتاح، ستصبح الخلافات على الوصول الى الموارد المائية المتنازع عليها ساخنة ومثيرة للصراع على نحو متزايد، ولاسيما البلدان التي تعتمد على مصدر كبير واحد للماء، نهر النيل، نهر الاردن، نهر الفرات[15].

وان ما يجعل الوضع مشحوناً بالتوترات هو ان الكثير من المصادر الاساسية للماء يتقاسمه بلدان او اكثر، وهذه المصادر عادة هي منظومات نهرية كبيرة مثل نهر النيل ونهري دجلة والفرات تنبع في بلد ثم تمر عبر عدة بلدان اخرى قبل ان تصب في البحر، ان نهر النيل، على سبيل المثال، يتقاسمه ما لا يقل عن تسعة بلدان، في حين ان منظومة دجلة- الفرات تتقاسمه اربعة بلدان، ونهر الاردن ثلاثة، من الناحية المثالية يتطلب من الدول الداخلة في هذه المنظومات النهرية صيغة للتوزيع العادل للجريان المائي السنوي، بغض

(13) مايكل كلير، الحروب على الموارد- الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002، ص 160.

(14) د. عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية – التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 24.

(15) محمد جمال مظلوم، المياه والصراع في الشرق الاوسط، مركز الدراسات العربية، لندن، 1990، ص ص 11–12.

النظر عن موقعها على مجرى النهر من المنابع الى المصب النهائي. الا ان الواقع يؤشر تحكم الدول الأقوى في المنظومة الى الإستيلاء على حصة غير متناسبة من الإمداد الإجمالي[16].

لقد إحتلت المياه ركناً مهماً في التفكير الإستراتيجي المستقبلي للدول.

إنَّ عدداً من العوامل الأخرى مرجحة لأنْ تزيد تكرار النزاعات على الماء في العقود المقبلة وحدتها. فعندما يزداد عدد السكان، تحتاج المجتمعات الى مزيد من الماء لأجل الإستعمال البشري اليومي ولأجل إنتاج الغذاء من خلال زيادة الري، ويتركز الإزدياد السكاني العالمي- بشدة في بعض المناطق من العالم - شمالي افريقيا، الشرق، وجنوبي آسيا- التي يثبت فيها إمداد الماء انه غير كافٍ لسد الحاجات البشرية الكثيرة، ان التمدن السريع في هذه المناطق والإستعمال المتزايد للماء في العمليات الصناعية يساهمان في إزدياد الطلب على الماء[17].

إن الماء كبقية الموارد الحاكمة غير موزع بالتساوي، فثمة مناطق تنعم بمخزونات وفيرة نسبية، في حين أن مناطق أخرى مجبرة على الإكتفاء بأقل منها بكثير، ان نهر الأمازون، على سبيل المثال، يمثل 16% تقريباً من إجمالي المرتجع المطري السنوي للأرض، بالمقابل فإن المناطق القاحلة وشبه القاحلة من العالم ـ التي تشكل معاً 40% من كتلة اليابسة وتضمّ خُمْسَ إجمالي عدد سكانها ـ لا تتلقى سوى 2% من المرتجع المائي العالمي[18]. ان المياه في هذه المناطق القاحلة التي تشهد تزايداً سكانياً تعدُّ سبباً مباشراً في إثارة النزاعات والتصارع والتصادم بين الدول المختلفة، لا سيَّما إذا كانت هذه النزاعات في مناطق تتصف العلاقات بين الحكومات فيها بالتوتر، حيث تعدّ هذه الدول التقاتل على المصادر الحيوية للإمداد بمثابة عمل شرعي للأمن القومي[19].

لقد إحتلت المياه ركناً مهماً في التفكير الإستراتيجي المستقبلي للدول، فإذا كانت الإستراتيجية تعني التخطيط العام والشامل لتحقيق الأهداف وتوفير الحماية للفرد والمجتمع والموارد، فهي والحال هذه تقع ضمن مرتكزات الأمن القومي لتلك الدول، في ضوء سياساتها ومسارات توجهاتها، فالمياه جزء من الموارد القومية للدولة ضمن حدودها يجب السيطرة عليها، والتصرف بها وفق الخطط السياسية لتلك الدول.

(16) مبارك احمد مبارك، ندرة المياه- مشكلة دولية تتفاقم"،السياسية الدولية، العدد 163،القاهرة،يناير 2006،ص 79.

(17) مايكل كلير، مصدر سبق ذكره، ص 158.

(18) UNCSD, Comprehensive Assessment of freshwater Resouces, p. 8.

(19) احمد نوري النعيمي، تركيا والوطن العربي، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 1998، ص 224.

تتعدد الأسباب التي تؤدي الى تفاقم ندرة المياه في العالم، والتي يمكن رصدها الى مجموعتين رئيستين:

أولاً: مجموعة العوامل البيئية والديموغرافية: التي ساهمت في نقص المياه، كنتيجة للإرتفاع المتزايد لعدد سكان العالم إذ إن إستهلاك المياه خلال القرن العشرين قد زاد عشر مرات عما كان عليه قبل ذلك كما إنخفض نصيب الفرد من المياه من حوالي 12900 متر مكعب سنوياً عام 1970 الى 7600 متر مكعب عام 1996، أي ان نصيب الفرد قد تناقص بمعدلات كبيرة وصلت الى 40% خلال ربع قرن ويتفاوت إستهلاك المياه بين دول العالم، فنجد ان 12% من سكان العالم يمثلون سكان البلدان المتطورة يستخدمون 85% من المياه المستهلكة سنوياً على الصعيد العالمي[20].

(20) المصدر السابق، ص 78.

ثانياً: إرتفاع درجة حرارة الأرض: وهو ما يسمى بظاهرة الإحتباس الحراري، التي ساهمت في تزايد الكوارث الطبيعية مثل "تسونامي" او "كاترينا" بالإضافة الى زيادة مساحات الجفاف وإنتشار مشكلة التصحر، فعلى الصعيد العالمي، يتعرض حوالي 30% من سطح الأرض لخطر التصحر، مؤثراً في حياة بليون شخص، ويؤدي إرتفاع درجات الحرارة على مستوى العالم لتبخر الماء من المسطحات المائية[21].

(21) مصطفى كمال طلبة، الاخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي، السياسة الدولية، عدد 163، القاهرة، 2006، ص53.

على الرغم من أن معظم أحواض الأنهار المشتركة هي مصدر مهيأ للتوتر والصراع بين الدول إلَّا أننا لغرض الإيفاء بمتطلبات الدراسة سنأخذ مثال حوض نهر النيل كمصدر للتوتر بين دوله المتشاطئة إذ تشير أغلب التقديرات أن الحرب المقبلة في شمالي شرق افريقيا ستكون حول المياه وليس حول السياسة[*]. لقد تمكنت مصر لحد الآن من تحقيق إستراتيجيتها في تأمين هيمنة مصر على أعالي نهر النيل وروافده الأساسية، ولأن كل ماء النيل تزوده مناطق واقعة خارج الأرض المصرية ولأن مصر لا تمتلك مصدراً مهماً آخر للماء، فقد سعت مصر بشكل ثابت الى التحكم بمياه منابع النهر لضمان عدم قيام قوة أجنبية بالعبث بجريانه الطبيعي[22]. إن الإحتمال الرئيس لتحول مياه النيل الى نزاع بين الدول التي تستفيد منه، بالنظر الى حاجات المستقبل الإقتصادية والزراعية كما يبدو منسجماً مع توقعات الخبراء والمتخصصين بالنسبة الى الصراع على الثروة المائية بين دول الشرق الأوسط خلال العقود القليلة المقبلة. حوض النيل الذي يشكل مصدر الماء

(*) صدر عن وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية في الثمانينيات الدكتور بطرس غالي: (الحرب القادمة في منطقتنا ستكون بسبب مياه النيل، وليس السياسة). نقلاً عن: مايكل كلير، مصدر سبق ذكره، ص 173.

(22) المياه في الشرق الاوسط- الواقع والتحديات،مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2000، ص 44.

إنَّ غياب قواعد قانونية دولية واضحة تحكم الصراع المتوقع على المياه سيعدّ عاملاً مساعداً على تعقيده.

والطاقة الرئيس في مصر، مرتبط الى حد بعيد بالمشاريع التي يتِمُّ تنفيذها في اثيوبيا، التي ينبع منها 82% من مياه النيل، قبل أن يمرَّ في أراضي أوغندا والسودان ليصل ذلك الى مصر[23].

ان الحاجة المصرية الى كميات اكبر من الماء يعني ان تناقص الكميات المتوافرة بسبب السدود او المشاريع التي تقوم على نهر النيل في الأراضي التي يمرُّ بها قبل وصوله الى مصر تؤثر كثيراً في المجالات الحياتية التي يشكل النيل ضرورة اساسية لها، مثل الطاقة الكهربائية والصناعة فضلاً عن مياه الشرب وتوفير الغذاء لسكانها الذين يتزايد عددهم باستمرار والذي يتوقع ان يقفز من 66,7 مليون سنة 1998 الى 95,8 سنة 2025 ثم الى 115,5 سنة 2050.

(23) محمد جمال مظلوم،مصدر سبق ذكره، ص 24.

وهذه الارقام تعطي مؤشراً واضحاً إلى إحتدام المنافسة على ماء نهر النيل في العقود القادمة، وإذا كانت مصر قد حافظت لحد الآن على موقعها الممتاز على النيل من خلال التهديد بإستخدام القوة للدفاع عن حقها في مياه النيل، إذ إنها تبادر عند كل إعلان إحدى جاراتها عن خطط لمشروع مائي جديد، الى التحذير من التبعات التي قد تصل الى حد استخدام القوة العسكرية، لذلك من المحتمل ان بعض الدول على الاقل ستباشر بخطط طال تأجيلها لإقامة مشاريع كهرومائية ومشاريع ري على النيل[24]. ان ما يجعل هذا الوضع متفجراً بشكل محتمل للغاية هو أن الدول الأخرى في المنطقة تواجه أيضاً مستويات عالية جداً من النمو السكاني، ولذلك ستكون بحاجة لزيادة سحبها الخاص من مياه النيل، إنَّ النمو السكاني في هذه المنطقة يمثل أحد أعلى المعدلات الموجودة في العالم.

(24) مايكل كلير، مصدرة سبق ذكره، ص 176.

إنَّ غياب قواعد قانونية دولية واضحة تحكم الصراع المتوقع على المياه سيعدّ عاملاً مساعداً على تعقيده، فالمياه حتى وقت قريب نتيجة وفرتها لم تكن موضوعاً خطيراً إلَّا ان التزايد السكاني ونقص الوفرة المائية سيشكل مصدراً مؤكداً للصراع ما بين الدول بعد ان أصبح توفر المياه احد مرتكزات الأمن القومي للدول مما يتطلب سن قوانين دولية خاصة بالمياه وحقوق دول المنبع والمصب يتفق عليها، وتجاوز مجموعة التقاليد والأعراف الحالية التي تحكم هذا الموضوع والتي نحتتها الممارسة عبر التاريخ[25].

(25) محمد بديوي الشمري، التعطيش السياسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001، ص 67.

المبحث الثالث: مظاهر الصراع الدولي حول المعلومات

لا شكَّ ان المرحلة الحالية تشهد أعظم ثلاث قوى تكنولوجية هي تكنولوجيا الحاسبات وتكنولوجيا الإتصالات وتكنولوجيا الإعلام، تقوم هذه التكنولوجيا بتكييف نفسها وتتواءم لتحقق صيغة جديدة ستبرز من خلالها تكنولوجيا المعلومات كصناعة جديدة[26].

(26) فرانك كيلش، ثورة الانفوميديا – الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك،ترجمة: حسام الدين زكريا، سلسلة عالم المعرفة،العدد 546،صادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سنة 2000، ص 546.

وهذا يقودنا الى ان عصر المعلومات يتحرك نحو مرحلة جديدة، فإذا كانت الصناعات التقليدية في مجال السيارات والطائرات قد دفعت بالإقتصاد قدماً في الخمسينيات من القرن الماضي، والستينيات وقامت صناعات الحاسبة والصناعات الإلكترونية بالدور نفسه في السبعينيات والثمانينيات فإن تكنولوجيا المعلومات ستدفع التنافس الإقتصادي قدماً في سرعة مذهلة كسلاح أساس جديد للتنافس والصراع في القرن الواحد والعشرين[27]. إن إندماج هذه التكنولوجيات لا يمثل المجموع الحسابي لهذه التكنولوجيات لكنَّ له قدرة تضاعفية كبيرة جداً. ان هذه القوة الإندماجية المتمخضة عن هذا التفاعل تفضي الى تكنولوجيا جديدة بقوة مضافة وخصائص وإستخدامات جديدة، لقد أتاح هذا الدمج للإنسان المعاصر إمكانية الإختصار في الزمان عبر التطورات الحاصلة في سبل الإتصال ونقل المعلومات في وسائل المواصلات. [28]

(27) المصدر السابق، ص 514.

لقد بدأت بعض الدول الكبرى تولي أهمية فائقة لتكنولوجيا المعلومات وباشرت في صياغة إستراتيجيات خاصة بالتعامل مع المعلومات وتؤسس إطاراً عاماً للبنية الأساسية للمعلومات. وباشرت هذه القوى في سياق التنافس المعلوماتي خططها على اساس الإمكانات المتاحة والأهداف في ظل معطيات إقتصاد وتحديات جديدة يقوم على أسس جديدة محورها الرئيس هو المعلومات والمعرفة كسلعة جديدة، هذه الخصائص أعطت للمعلومات بُعدها التنافسي الإقتصادي، إذ جعل منها وسيلة للتحكم او وسيلة للدعاية والتسويق والإحتكار[29].

(28) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2001، ص 30.

(29) لورا داندريا تايسون، من يسحق من ـ الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا العالمية، ترجمة: عبد الحميد محبوب، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة،سنة 1998، ص 18.

يقول آلفن توفلر في كتابه تحول السلطة "ان العالم يشهد الآن تحولاً في القوة الأساسية المسيطرة على حركته من القوة العسكرية والقوة الإقتصادية الى نسق جديد يعتمد على قوة المعرفة والمعلومات»[30]. ان محتوى القوة

(30) جوزيف اس. ناي وليام. أي. واينر، «المعلومات الامريكية موارد قوة المستقبل»، ترجمة شامل سرسم، مجلة شؤون سياسية، العدد 6–7، بغداد، 2000، ص ص 44–45.

للتحول من مثلث اضلاع القوة التكنولوجية والعسكرية والاقتصادية الى ان يصبح برأس يتوجه سهم قوامه تكنولوجيا المعلومات ليُشكّل إنتاجها وتسويقها إحتكارها معياراً للقوة في العقود القادمة. ان البعد المستقبلي على سبيل المثال لقوة المعلومات عسكرياً يتمثل في قابلية وقدرة الدول المالكة لتكنولوجيا المعلومات في تشكيل ما يمكن تسميته مظلة معلوماتية خاصة بالشؤون العسكرية وبالتالي مشاركة ومكافأة أطراف معينة من خلال تزويدهم او بيعهم معلومات تزيد من قوة هذا الطرف او ذاك وتساعده في إتّخاذ قرارات افضل وأدق إذا ما قرر القتال او معاقبة أطراف معينة من خلال حجب المعلومات[31].

(31) المصدر نفسه، ص 97.

إنَّ المعلومات بوصفها عنصراً جديداً للتنافس والسباق يغير من المفهوم الاساس للقوة إذ ينسبها الى قدرة دولة ما وقابليتها في الاستفادة منها وتوظيفها والتحكم في نسبة تفاعلها مع العناصر الاخرى في اطار عناصر القوة الشاملة الملموسة وغير الملموسة لذلك يمكن القول ان قوة المعلومات يصعب تحديد صنفها وملامحها أسوة بالعناصر التقليدية للقوة فإذا كان من الممكن التنبؤ بان المرحلة القادمة ستشهد تقارب وإلتقاء التقنيات الاساسية فإنه من الصعب بمكان توصيف او تحديد المدى الذي سيصله تفاعل هذه التقنيات في ميدان المعلومات مع مفردات القوة الاخرى العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومتى تضعف من هذا العنصر او كيف تقوّي ذاك العنصر، انها عملية تفاعل ديناميكي متعدد الأبعاد يجعل من هذا التفاعل حالة متجددة ومتغيرة ومتنقلة من محور الى آخر فإذا كان للقوة العسكرية أدواتُها النقديةُ والماليةُ، فإن ادوات قوة المعلومات على الساحة الآن هي اجيال الحاسبات والاتصالات والوسائط الإعلامية وشبكة المعلومات العالمية الانترنيت والأقمار الصناعية وقنوات التأثير الإعلامي الفضائية، هذه الادوات تكيّفُ نفسها فتتواءم وتتلاقى لتشكل ما يمكن الاصطلاح عليه بأحد محاور ادارة الصراع الدولي في المستقبل[32]

(32) سرمد عبد الستار امين، التغيير التكنولوجي واشكاليات التنافس على المستوى الدولي- دراسة مستقبلية،رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين،2000، ص ص 44– 45.

يرى الكثير من الأساتذة أمثال آلفن توفلر، وليسترثرو ووليد عبد الحي أنَّ هناك صراعاً من نوع جديد ينشأ فبدلاً من المدفع التقليدي سوف يكون صراعاً معلوماتياً ولعلَّ حرب البرمجيات والحاسبات والغزو المعلوماتي والمعرفي وبراءات الاختراع وحجم الانفاق على البحث والتطوير بين الولايات المتحدة والاقطاب الصاعدة المنافسة لها كاليابان والاتحاد

الاوربي والصين وروسيا ما هي الا مظاهر لهذا الصراع الذي يجري على مستوى كيف يتم توزيع سوق المعلومات العالمي، ففي الماضي حدثت حروب للسيطرة على الارض والسيطرة على العمالة الرخيصة، ومن المؤكد ان تنافساً حراً وصراعاً سيجري للسيطرة على موارد المعلومات انتاجاً وتوظيفاً وتسويقاً، وهذا الصراع سيكون تتويجاً للتنافس المتعاظم في اطار الاستثمار في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والالكترونيات، إذ ستشن حملات وهجمات ليست عسكرية ولكن توازيها تأثيراً وتدميراً بصورة خفية وسريعة يتمٍّ من خلالها تدمير البنية التحتية والارتكازية وجميع مقومات الحياة العصرية للطرف الآخر بما يشل قدرته على الفعل وذلك بالاستفادة من معطيات الثورة المعلوماتية وامكاناتها الهائلة المتعاظمة في عصرنا الراهن التي ستشكل منعطفاً تاريخياً[33]

تعوض القوة المعلوماتية جزءاً من التخلف الاقتصادي وتحيّد جزءاً من القوة العسكرية.

(33) صالح خليل ابو اصبع، المدخل الى الاتصال الجماهيري، دار ارام للدراسات والنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1998، ص 298.

تعوض القوة المعلوماتية جزءاً من التخلف الاقتصادي وتحيّد جزءاً من القوة العسكرية وهنا يمكن تلمس الفرق بين نمطين من القوة الناعمة التي تمثلها قوة المعلومات الحافة القادمة لإدارة التنافس الدولي وبين القوة الصلبة حيث يحل من خلال النمط الاول الجذب بديلاً عن الضغط والاقناع بديلاً عن الاكراه وهي نمط من القوة ذا اهمية كبيرة كونها قوة مضاعفة فاذا كانت القوة تقاس بدلالة التأثير فان القوة المعلوماتية تعد بمثابة اداة شرعية واكثر تقبلاً في مفهوم الآخرين من خلال امكانية اعادة هيكلتهم والتأثير فيهم وتحديد انشطتهم بدل الإضطرار على صرف العديد من الموارد التقليدية العسكرية والاقتصادية التي غالباً ما تكون مكلفة[34].

(34) د. نبيل علي، تكنولوجيا المعلومات– المنظور التنموي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد الخامس، اكتوبر 1997، ص ص 37–43.

وفي ضوء ما تقديم، يمكن القول إن المعلومات تلعب دورا مهما في الحقبة الجديدة من تاريخ القوة في العلاقات الدولية، فهي تعيد تشكيل وتعريف العلاقة بين السياسة والقوة، فالقوة العسكرية على سبيل المثال تعتمد الآن في جوهرها على تقنية المعلومات، إذ نجد ان الدول التي تمسك بزمام القيادة في توجيه واستغلال ثورة المعلومات، أنها تمسك ايضاً بزمام القيادة في التطبيقات العسكرية لهذه الثورة[35].

(35) زلماي خليل زاد وجون وايت، الدور المتغير للمعلومات في الحرب، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (53)، سنة 2004، ص 37.

تتصف قوة المعلومات بانها صنف يمكن ان يطلق عليه بالقوة الناعمة وهذا مفهوم يفرق بين المعلومات والأبعاد التقليدية للقوة المادية مثل انتاج النفط،

والقوات النظامية، والمعدات والاجهزة الحربية، والانتاج الزراعي[36]، ومنذ انتهاء الحرب الباردة ظهرت اشكال من القوة السياسية العالمية تجاوزت القوة العسكرية واتسمت بانها انعم حيث تضمنت القوة القومية القوة والاستقرار الاقتصاديين، والانتاج الصناعي، والانتاج التقني، ومستويات الادخار والاستثمار وحجم السوق، والبنية التحتية، والتعليم والبحث والتطوير، هذه العوامل جميعها تقوى وتضعف على اساس مدى تفاعلها مع القوة المعلوماتية. يكمن هذا التفاعل في الحقبة الجديدة في قدرة الانظمة والمجتمعات على استشعار الحاجة الى التغيير والقدرة على التكيف وعلى التأقلم، ففي الحقبة القادمة فإن السباق لن يقتصر على من يحقق سرعة خاطفة، وانما يعتمد ايضاً على من يتمتع بمرونة وسرعة كافية للتكيف والتأقلم مع هذه المتغيرات[37].

(36) توماس كوبلاند، ثورة المعلومات والامن القومي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 46، 2003، ص 19.

(37) زلمي خليل زاد وجون وايت، مصدر سبق ذكره، ص 38.

يشكل الفارق والفجوة بين الدول والمجتمعات في تهيئة البنية التحتية المعلوماتية والقدرة على انتاج وتوظيف المعلومات امراً بالغ الحيوية في الحقبة القادمة إذ سيدخل هذا الموضوع في صلب التنافس والصراع بين الدول كآلية من آليات الصراع في العلاقات الدولية، إذ ستعمد الدول الاقوى معلوماتياً الى زيادة الهوة بينها وبين الدول الاخرى الامر الذي سيجعلها اكثر تأثيراً فيها.

ان حقبة دولية جديدة من اللا مساواة تنسلخ عن اللا مساواة الدولية القديمة ففي حين قامت الاخيرة على التقسيم الاستعماري لعمل حيث تؤمن دول الهامش المواد الخام للصناعات الموجودة في المركز فان عناصر اللامساواة الدولية الجديدة تستند إلى السيطرة على تدفق المعلومات والاثير الامر الذي يعد مقترباً جديداً لعدم الاستقرار الدولي[38].

(38) مجموعة من علماء الاجتماع، للامساواة العالمية، ترجمة فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد، 2004، ص263، كذلك انظر: بول كنيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص ص 87– 88.

كما ان احد تداعيات الثورة المعلوماتية قد ساهمت في تحولات البنى الدولية حيث اصبحت الحلبة العالمية اكثر ازدحاماً بالأطراف والشبكات فهي تشمل تشكيلة واسعة من الاطراف غير الحكومية وعبر القومية وتحت القومية، ومن نافلة القول ان هذا التفاعل قد سهلته بشكل عام تقنيات المعلومات، وبذلك ادت الى زوال قيود الزمان والمكان، وجعلت الحدود التقليدية على نحو متزايد امراً تجاوزه الزمن، لقد اخذت المنظمات غير الحكومية تصبح اطرافاً حقيقية ومؤثرة في العلاقات الدولية، وذلك باستعمال

تقنية المعلومات لتكسبها نفوذاً اعظم بكثير جداً مما كان من الممكن ان تحظى به من دون ذلك، وتستطيع الآن المنظمات الصغيرة التي لا تملك مصادر مالية كبرى ان تكون اكثر هجومية ونفوذاً بكثير مما كان من الممكن ان تتنبأ به نظريات العلاقات الدولية التقليدية[39].

(39) لمزيد من المعلومات راجع: آلفن وهايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة، ترجمة د. صلاح عبد الله،الدار الجماهيرية لنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا، 1995، ص ص 252 – 253.

إهتمت الدول الكبرى في رسم إستراتيجيات قومية للأمن المعلوماتي وكذلك تطوير البنية التحتية المعلوماتية لمجتمعاتها، لقد اجبرت الثورة المعلوماتية المؤسسات العسكرية على التفكير بطريقة مستقبلية، ويتلخص هدف المؤسسة العسكرية في المستقبل بخلق صلة واقرب الى الكمال بين المعلومات التي تجمع من ميدان القتال وصانع القرار الذي يستخدمها والعمل الذي يتم القيام به لتنفيذ القرارات، ان ميدان المعركة المستقبلي سوف يتصف بالسرعة الفائقة والقدرة على التكيف وخفة الحركة، وان المزيد من المعلومات الدقيقة التي تأتي في الوقت المناسب سوف تؤدي الى سرعة العمليات ودقتها، ويمكن تصنيف محاور الحرب المعلوماتية كصنف عسكري جديد بما يلي[40]:

(40) سيوم براون، وهم التحكم – القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: فاضل جكتر، شركة الحوار الثقافي، بيروت، لينان، سنة 2004، ص 127.

اولاً: المعلومات في زمن الحرب، وهذه تهتم بدور المعلومات في الانشطة التقليدية مثل الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.

ثانياً: حرب المعلومات الهجومية، وتشمل الهجوم المادي ضد اصول المعلومات التي يملكها العدو، وحرب التقنيات الالكترونية الدقيقة مثل التشويش، والعمليات السايكولوجية، وهجمات المعلومات (الحرب الالكترونية)، والخداع العسكري.

ثالثاً: حرب المعلومات الدفاعية، وتشمل امن العمليات والعمليات السيكولوجية المضادة والحماية الالكترونية وتأمين المعلومات والخداع المضاد[41]

(41) توماس كوبلاند، مصدر سبق ذكره، ص 60.

كما تنفق حالياً ضمن ميزانيات الدول مليارات الدولارات سنوياً على مختلف عمليات المعلومات فهجمات حرب المعلومات والإعداد لهجوم إلكتروني أمر بات يحظى باهتمام دوائر التخطيط الإستراتيجية إذ إنشأت للتعامل معها هياكل ومؤسسات ومراكز بحوث خاصة بها، فإذا كانت إحتمالات التعرض لهجوم إلكتروني في المرحلة الحالية أمراً غير محتمل فإنَّه

في يوم قريب سوف تتعرض شبكات الحاسوب لهجمات من دول او جماعات معادية، إذ بالإمكان بموجب سياقات هذه الحرب ضرب البنية التحتية الحساسة كشبكات الطاقة وخطوط الهاتف وابراج مراقبة الحركة الجوية والشبكات المالية[42].

ان الثقافة الموجهة لا تشكل منظومة متكافئة لان كل مدخلاتها ومراكز تشغيلها وآليات التحكم فيها تحتكرها دول الشمال مقابل تخلف وتبعية دول الجنوب.

لعلَّ أبرز تجليات الثورة المعلوماتية كآلية من آليات التنافس والصراع في العلاقات الدولة هو ذلك الشق المتعلق بالتأثير في صلب ارادة ومعنويات العدو إذ تلعب المعلوماتية من خلال امتلاك ادواتها والسيطرة على الاتصالات في الاثير دوراً هاماً في عملية تفتيت تماسك الطرف مهماً للآخر، حيث تحمل في طياتها ايديولوجية التنميط والاختراق الثقافي التي تتجلى في صياغة ثقافة عالمية مندمجة لها قيمها ومعاييرها نفس والعادات الاستهلاكية الى نمذجة القيم والعادات واخلاقيات المجتمع مما يسهل التأثير فيه[43]. ان الهدف من الحرب المعلوماتية في الميدان الحضاري والثقافي هو ان الثقافة الموجهة لا تشكل منظومة متكافئة لان كل مدخلاتها ومراكز تشغيلها وآليات التحكم فيها تحتكرها دول الشمال مقابل تخلف وتبعية دول الجنوب[44]. الأمر الذي يؤدي الى:

1. إخضاع الثقافة لمنطق التجارة وعدم نجاح محاولات الإستثناء الثقافي.
2. فعالية وديناميكية السيطرة الثقافية للثقافات الأقوى تكنولوجياً.
3. تصميم وتصدير والتحكم بأزمة الهويات الثقافية.
4. تهميش الخصوصيات الثقافية وأنماط الإستهلاك المحلية بسبب تجانس الطلب وخضوع المنتوجات الى تنميطات موحدة ذات بعد عالمي.

لقد ادى تحول الثقافة الى سلعة يرافقها وجود ثقافات مدعمة بالوسائل التكنولوجية المتقدمة الى حالة من عدم التكافؤ أثارت حفيظة معظم الدول في ان عولمة الثقافة تعدّ من الأسلحة الرئيسة في تأكيد الازدواجية وانقسام واضمحلال الهوية الثقافية الوطنية لأن الأخيرة لا تصمد أمام ضغوط البيئة الخارجية في حالة ضعف مؤسسات البيئة الداخلية المجردة من وسائل المقاومة او لا تحسن إستخدامها ولاسيما إذا عرفنا أن الثقافة التي تعود الى التقاليد الاجتماعية غدت سلعة مادية فسوف يطغى عليها الأقوى من الناحية التقنية[45].

(42) المصدر نفسه، ص 99.

(43) رسلان خضر وسمير حسن، مستقبل العولمة، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، 1998، ص 17.

(44) اسامة امين الخولي، تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي، بحوث وندوة مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1985، ص 9.

(45) ليستر ثرو، مستقبل الرأسمالية، منشورات بيت الحكمة، ترجمة فالح عبد القادر، بغداد، 1998، ص 192.

المبحث الرابع: مظاهر الصراع الدولي على إستعمار الفضاء

المطلب الأول: إستعمار الفضاء

من المعلوم أن استعمار الفضاء من المصطلحات الجديدة نسبياً، على قاموس العلاقات الدولية رغم انه يعود في جذوره الى حقبة التنافس السوفيتي- الامريكي للسيطرة على الفضاء ضمن الصراع الذي نشب بينهما في اطار الحرب الباردة. لذا فان المساعي الحالية لاستعمار وعسكرة الفضاء، لم تأتِ من فراغ بل جاءت نتيجة تخطيط طويل المدى لتحقيق هدف الهيمنة والسيطرة على اقصى مديات القوة. ويرتبط هذا المفهوم بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الامريكية اساساً[46]، ودول اخرى لاستعمار الفضاء واستخدامه في عمليات تخزين واطلاق الاسلحة على اختلاف انواعها. واستخدامه لمراقبة ما تقوم به الدول والاقطاب الاخرى من جهود تسليح او اية عمليات عسكرية. ايقنت القوى العظمى انها قد تمادت في الوصول الى اقصى مديات التدمير في اسلحتها على الارض مسافة ودقة وحجماً الامر الذي جعل من القدرة على المواجهة المباشرة ضرباً من ضروب الانتحار المتبادل بسبب حجم الترسانة النووية القادرة على تدمير الارض لعدة مرات، الا ان السعي نحو حيازة القوة بمديات جديدة لم يمنعها من الانطلاق الى خارج الارض[47]. وبالتحديد الى الفضاء الخارجي الواسع كامتداد لسباق تسلح دولي جديد وحلبة مستقبلية للصراع[48]. فأنظمة الاقمار الاصطناعية التي تسمح للدول بالتنصت، التصوير، ومراقبة الخصوم بوسائل اخرى، ستصبح اسلحة للحرب الاقتصادية وستشهد السنوات المقبلة تطور النظريات العسكرية وتجعلها اكثر ارتهانا للفضاء الذي سيساعد القوات ابتداءاً من التقاط الصور في منتهى الصغر الى التنصت على المخابرات الهاتفية او كشف الارسالات الالكترونية الى المساعدة في تحديد عمق المياه من اجل عمليات النزول من المراكب، ومناطق الهبوط الممكنة للمروحيات، وهكذا من المتوقع ان يلعب الفضاء دوراً حاسماً بالنسبة الى مجمل الطيف الاقتصادي والاتصالاتي والعسكري[49].

كما ان هالفرد ماكندر (1861-1947) يلجأ في بعض الأحيان الى نظرية (القلب الأرضي) التي بموجبها تشكل اوربا الشرقية واوربا الوسطى وروسيا

(46) عبد العزيز السعيد وآخرون، النظام العالمي الجديد، ترجمة نافع ايوب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 302.

(47) الفن وهايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1995، ص 135، كذلك ينظر: بول بي. ستيرز، عسكرة الفضاء ـ سياسة الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة: علي موسى الكاظمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987، ص 1.

(48) http:// www.w ikiprdie QDrg.

(49) الفن وهايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة، المصدر السابق، ص 135.

(المركز الإستراتيجي) للقوة العالمية، اما افريقيا وما تبقى من اوربا وآسيا، فليست سوى (جزيرة العالم). صاغ ماكندر مبدأه على الاسس التالية:

1. من يسيطر على اوربا الوسطى يسيطر على المركز الاستراتيجي.

2. من يسيطر على المركز الاستراتيجي يسيطر على جزيرة العالم.

3. من يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم.

بعد انقضاء قرن على هذه النظرية وبسبب ثورة التكنولوجيا فإن القرن الحادي والعشرين يحمل مؤشرات لنظرية جديدة لاسيما وان القوات الجوية والفضائية قد ابطلت المسلمات الجيوسياسية لنظرية ماكندر حيث يجادل الكاتب جون كولنز مؤلف كتاب (القوات العسكرية ـ السنوات الخمسون المقبلة) بان المحيط ـ الارضي يغلف الارض حتى ارتفاع 80 الف كيلومتر ذلك سيصبح مفتاح السيطرة العسكرية في منتصف القرن الحادي والعشرين.

- من يسيطر على فضاء المحيط - الارضي يتحكم بكوكب الارض.
- من يسيطر على القمر يتحكم بفضاء المحيط - الارضي
- من يسيطر على الأحداثيات (L4، L5)، يتحكم بنظام الأرض ـ القمر.

(L4، L5) هما نقاط ومواضع في الفضاء تتساوى فيها جاذبيتا القمر والارض تساوياً مطلقاً ويمكن، نظرياً ان تحافظ القواعد العسكرية الفضائية التي تتركز فيها على وضعيتها لمدد طويلة جداً بحد ادنى من الوقود، وربما هذه المواضع هي معادلة للمرتفعات بالنسبة الى مقاتلي المستقبل[50].

ويمكن تحديد مفصلين مهمين في منحنى تطور ظاهرة التنافس والصراع الدولي في الفضاء حيث شكل اطلاق الاتحاد السوفيتي عام 1957 لأول قمر اصطناعي (سبوتنيك) من الارض الاشارة الاولى لولوج عصر جديد، مدشناً مرحلة جديدة من مراحل تطور آليات الصراع الدولي[51]. نقطة التحول المهمة الثانية كانت في 23 آذار 1983 عندما اعلن الرئيس الاميركي رولند ريغان مشروع حرب النجوم واسفر عن خطة لتنفيذ برنامج السيادة الواسعة على الفضاء[52]. وتم استحداث لجنة خاصة بالفضاء مهمتها الاولى تحديد وصياغة الاهداف البعيدة المدى ومهام البرنامج الفضائي الامريكي.

(50) المصدر نفسه، ص 148–149.

(51) خالد صلاح، مصر تتحدى مشروع عسكرة الفضاء – محطات اسرائيلية لضرب منصات الصواريخ العربية، الاهرام العربي، السنة 4، العدد 347، القاهرة، 2003، ص32.

(52) لمزيد من التفاصيل راجع: وساك كورو كاكو، حرب النجوم بين الانجاز العلمي والدلالات العسكرية، مطبعة الانتصار، بغداد، 1987، ص 29.

وعلى اثرها تشكلت القيادة الفضائية الموحدة للقوات المسلحة الامريكية التي ستخضع مباشرة لوزير الدفاع وهيأة رؤساء الاركان(*) الهدف من هذا الاهتمام هو انشاء منظومة دفاع صاروخية استراتيجية تبتغي من خلالها الولايات المتحدة حماية اراضيها من الهجمات الصاروخية عابرة القارات، وتعتمد هذه المنظومة بالأساس على نقاط التمركز في الفضاء الخارجي لمراقبة كل منصات الاطلاق على الارض والتخطيط لإجهاض أي نوع من الهجمات. وكان الاتحاد السوفيتي- السابق، قد ركز جهداً كبيراً في مشاريع حرب الفضاء واستطاعت الوكالة الروسية لأنظمة التحكم تحقيق انجازات مثيرة في مجال منظومات الدفاع المضاد للصواريخ والاعتراض غير النووي للصواريخ البالستية، وقد شكل ذلك منظومة متكاملة للدفاع الصاروخي الذي يعتمد على تطور وسائط الحرب الالكترونية واجهزة الرصد والهجمات المباغتة بعيدة المدى. وهنا لا بدّ من الاشارة الى ان سنوات ما بعد عصر الحرب الباردة (1991-2000) قد تميزت شكلياً بمحاولات الابتعاد عن تطوير الدفاعات الفضائية (الدروع الصاروخية) وكذلك عدم تطوير الاسلحة الصاروخية بصورة علنية، الا ان العمل في تطوير التقانة بقي مستمراً، مما دفع الولايات المتحدة الامريكية للانتقال بصورة علنية في 13 كانون الاول 2001 لإلغاء قيود معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية الموقعة عام 1972 عند اطلاق مشروع الدفاع الوطني (الدرع الصاروخي) وهذا ما فعلته روسيا الاتحادية ايضاً من حيث تطوير درعها الصاروخي ومتابعة تجاربها الصاروخية، وعادت بذلك عمليات السباق والمنافسة في دائرة حرب الفضاء لاسيما مع دخول منافسين جدد الى هذا الميدان مثل الصين واليابان والاتحاد الاوربي[53].

ينسجم السعي الامريكي للسيطرة على الفضاء مع سياق التنافس الدولي في الميادين كافة وقطع الطريق على الاقطاب الدولية البازغة التي تجاوز بعضها قدرات الولايات المتحدة وخاصة في بعض التكنولوجيات والصناعات مما دفع المخططين الاستراتيجيين الامريكيين الى نقل التنافس الى مجالات اخرى، فالتنافس في الفضاء لم يعد ذا بعد عسكري فقط في طبيعته وانما هو حافة جديدة من حافات الصراع في القرن الحادي والعشرين[54].

فالهدف الاستراتيجي يتمثل في وضع نقاط مراقبة على شكل قواعد عسكرية دائمة فوق سطح القمر تسمح بالتصدي وتحييد اية اجسام تنطلق من على

(*) تعكس كلمات الرئيس الاميركي الاسبق، لندن جونسون الفلسفة الاساسية التي حكمت التوجهات الامريكية في اصرار الولايات المتحدة على استعمار الفضاء واستخدامه للأغراض العسكرية حيث قال (ان البريطانيين سادوا العالم بسيادتهم البحار، وسيطرنا نحن على العالم بعد الحرب العالمية الثانية بفضل تفوقنا في الجو، وسنسود بعد الآن بفضل سيادتنا في الفضاء)، كذلك ينظر: د. طارق قابيل، امريكا تستعمر القمر وتحتل المريخ، 2004/1/17،اسلام اون لاين،علوم وتكنولوجيا، الفضاء والطيران، على الرابط التالي: http://www.islamonline.net

(53) هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية- نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الايوبي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002، ص 58.

(54) يفجيني بريماكوف، الهيمنة الاميركية تتمدد خارج الارض، جريدة الشرق الاوسط، العدد 9184، 2004، على الرابط التالي: http://www. wikipr die Q.Drg.

سطح الارض، السباق الجديد نحو عسكرة الفضاء واستعماره يهدف الى ان من يصل الاول هو من سيسيطر حيث سيمنع او سيمنح أي اجسام من العبور على الاجواء التي يتحكم بها.

ان قانون الفضاء يعني ذلك النوع من القانون الدولي الذي يعنى بنشاطات الدول في الفضاء الخارجي.

المطلب الثاني: القانون الدولي للفضاء وأهمّ مصادره

تسعى الكثير من الدول والمنظمات الدولية- كمنظمة الامم المتحدة، لوضع قواعد قانونية ومؤسساتية لاستخدامات الفضاء وتضطلع ضمن امور اخرى، بمهمة تطوير القانون الدولي للفضاء.

ان قانون الفضاء يعني ذلك النوع من القانون الدولي الذي يعنى بنشاطات الدول في الفضاء الخارجي، عندما اطلق الاتحاد السوفيتي في عام 1975 اول قمر اصطناعي اثار ذلك وبسرعة اسئلة عديدة ذات طبيعة مختلفة، وعوض التوسع في المبادئ المتعلقة بقانون الافراد، بدأت الدول في ارساء مبادئ جديدة وقواعد مختلفة بشكل كامل، فقد تم انشاء جهاز خاص عام 1959 في الجمعية العامة للأمم المتحدة لغرض سن تشريعات خاصة بالتنافس الدولي نحو الفضاء، فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1963 قراراً حول المبادئ الاساسية المتعلقة بالأنشطة الجديدة[55].

تم التوقيع على اول اتفاقية خاصة بالفضاء عام 1967 وهي تخص مراقبة عسكرة الفضاء، وتمنع هذه الاتفاقية وضع الاسلحة النووية او أي اسلحة دمار شامل اخرى حول مدار الارض او وضع تجهيزات فوق سطح القمر او أي جرم سماوي آخر، وكذلك منع تكديس وتخزين اسلحة الدمار الشامل خارج الارض.

حددت هذه الاتفاقية حصراً استخدام القمر او أي جرم سماوي آخر لغايات غير عسكرية وتمنع بشكل تام استخدامها من اجل القيام بتجارب للأسلحة مهما كان نوعها، او القيام بفعاليات عسكرية، او اقامة قواعد عسكرية او تجهيزات ومعدات عسكرية[56].

ويمكن تحديد المصادر التالية كأهم مصادر قانون الفضاء الدولي:

اولاً: المعاهدات التي تم التفاوض حولها في الامم المتحدة وهي خمس اتفاقيات:

(55) تقرير لجنة استخدام الفضاء الخارجيي في الاغراض السلمية- الامم المتحدة، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم 20 (20/ 8/56)، الامم المتحدة، نيويورك، 2001.

(56) http://fr.wikipedia.dia. org/ wiki/ ttait-

1. الإتفاقية المعقودة عام 1967 حول المبادئ التي تضبط نشاطات الدول في ميدان إستغلال واستخدام الفضاء الخارجي، ومنها القمر والاجرام السماوية، وهذه الاتفاقية تعد بمثابة (ميثاق الفضاء).

2. الإتفاقية المعقودة عام 1968 والخاصة بإنقاذ رواد الفضاء وعودتهم وسحب المقذوفات في الفضاء الخارجي، كما تتناول موضوع إمكانية تساقط المقذوفات المأهولة او غير المأهولة على الأرض، وموضوع تقديم النجدة والمساعدة لرواد الفضاء في الفضاء الخارجي.

3. الإتفاقية المعقودة عام 1972 الخاصة بالمسؤولية الدولية حول الأضرار الناجمة عن تساقط المقذوفات.

4. الإتفاقية المعقودة عام 1975 الخاصة بتسجيل المقذوفات المطلقة الى الفضاء الخارجي وتنصب على إلزام الدول الموقعة بتسجيل المقذوفات في السكرتارية العامة للأمم المتحدة.

5. الإتفاقية المعقودة عام 1979 المنظمة لنشاطات الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى.

ثانياً: قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع.

ثالثاً: المصادر الأخرى لقانون الفضاء الدولي: عدا الإتفاقيات وقرارات الأمم المتحدة هناك مصادر أخرى لتشريعات الفضاء ومنها:

1. بعض الإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف مثل الإتفاقية الحكومية عام 1988 ما بين الحكومات حول تطوير وإستخدام المركبات الفضائية الدولية.

2. بعض الإتفاقيات الثنائية بين الدول والمنظمات الدولية.

3. بعض الإصدارات والإتفاقات المؤسسة للمنظمات الدولية الخاصة او المنظمات الناشطة في مجال الفضاء مثل معاهدة وكالة الفضاء الأوربية.

4. التشريعات الوطنية تشكل مرتكزاً وأساساً لقانون الفضاء حيث ان دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا والسويد تمتلك تشريعات حول الفضاء.

5. يعدّ القانون الدولي ايضاً مصدراً من مصادر قانون الفضاء الدولي وكذلك ميثاق الامم المتحدة والتشريعات الدولية الاخرى.

المبحث الخامس: الحروب غير المتماثلة

لا شكَّ ان الصراع يمثل سمة جوهرية من سمات العلاقات الدولية وانه كالمادة التي لاتفنى ولكنها تتحول من حالة الى اخرى، والدول في سعيها المستمر لإمتلاك مقومات القوة القصوى، قد تصل في ذلك الى مديات متقدمة في حيازتها، الا ان هذا التقدم وفي كل مراحل تاريخ القوة عادة ما حمل بين طياته عوامل ضعفه ومقاومته، وفي النظام السياسي الدولي الراهن تهيمن الولايات المتحدة كقوة عظمى على مثلث القوة العالمي باضلاعه الثلاثة العسكري والاقتصادي والتكنولوجي، فلم تعد هناك دولة يمكنها ان تشن حرباً تقليدية او غير تقليدية ضد الولايات المتحدة، ومع ذلك فان الامن القومي لأعظم قوة بات مهدداً بنوع مختلف من التحديات وهو ما يطلق عليه بالحرب غير المتماثلة (AnAsymmetrical War)[57]. وتعدّ الحرب غير المتماثلة أحد أوجه الصراع الدولي الذي يتميز بعدم المركزية بين أسس أو عناصر الدول المتحاربة.

(57) محمد عبد السلام، الحرب غير المتماثلة بين الولايات المتحدة والقاعدة، السياسة الدولية، العدد 14، القاهرة، 2002، ص 102.

يتمحور جوهر هذا النمط الجديد من الصراعات حول التشديد على فكرة الغموض او اللا يقين وتتلخص اهمية هذه الفكرة في عدم امكانية تحديد ماهية العدو بجلاء واين ميدان المعركة؟، ذلك بان الحرب غير المتماثلة انما تدور في بيئة غامضة[58]. انها حرب بين طرفين غير متكافئين تماماً، وتمثل إلتفافاً واضحاً على قوة الخصم وقدراته يتم تفاديها وتحويلها الى نقاط ضعف، ففي حين انه من المرجح ان تنجح المؤسسة العسكرية الامريكية المتفوقة على سبيل المثال في مواجهة أي مؤسسة عسكرية تقليدية لدولة اخرى فيما يخص التكيف مع التقنيات الجديدة، فان المستقبل ربما يكون من نصيب الاطراف التي لا تتبع لدولة، وجهات ليس لها صفة التي قد تسهل لها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية امكانية الحصول على اسلحة، ربما تكون رخيصة وعالية التقنية، تستطيع بها تحييد القدرات المتفوقة لجيوش دول عظمى[59]. لقد ارتقى هذا التهديد وانتقل من مرحلة خطف الطائرات، واحتجاز الرهائن، واستخدام المتفجرات العادية الى مرحلة الهجوم المباشر باساليب واسلحة غير متوقعة ووسائل إلكترونية متطورة، وقد

(58) توماس كوبلاند،ثورة المعلومات والامن القومي،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابو ظبي،دولة الامارات العربية، 2003، ص 90.

(59) زلمي خليل زاد وجون وايت،الدور المتغير للمعلومات في الحرب، مصدر سبق ذكره، ص 36.

يصل الامر الى حد استخدام الاسلحة البيولوجية او الكيميائية، بهدف إحداث خسائر مادية وبشرية جسيمة[60]. هذه الأطراف او المجموعات التي لاينطبق عليها وصف دولة حيث لا اقليم لها ولا سكان ولا عقد قيادة سيكونون اعداءاًغير تقليديين من نوع جديد حيث يتمتعون بالمرونة وبالترابط الشبكي لا تحكمها هياكل تنظيمية محددة، ولا تعمل في إطار نسق عسكري واضح، ولايمكن توقع أفعالها او ردود افعالها، ولا تدور عملياتها على مسرح محدد وهو سياق مختلف تماماً عن السياق التقليدي للحرب. وسيمثلون اكبر التحديات التي تواجه الدول والمنظمات الدولية في المستقبل وليس الاعداء التقليديين. ففي الوقت الذي يمكن لهذه المجموعات اللا تناسقية الآن استخدام اجراءات لاتصل الى حد الحرب التقليدية، مثل شن هجمات باستعمال اشكال شبكية متلائمة مع عصر المعلومات، حيث تستطيع الآن مجموعات صغيرة ومتنافرة ان تربط نفسها وانشطتها شبكياً وتنسيق اعمالها عبر الانترنيت فان الطرف الثاني- الدول- لايزال يعتمد على بنيات هرمية سلمية لاتتناسب بشكل جيد التعامل مع هذه الشبكات ذات الطرد المركزي[61].

(60) السيد امين شلبي، الارهاب الدولي- المصادر والاشكاليات، السياسة الدولية، العدد 162، القاهرة، سنة 2002، ص127.

(61) توماس كوبلاند، ثورة المعلومات الامن القومي، مصدر سبق ذكره، ص 92.

وتبعاً لذلك يمكن وضع تعريف لمفهوم الحرب غير المتماثلة بانها محاولة طرف ان يلتف حول قوة دولة عظمى ويستغل نقاط ضعفها معتمداً في ذلك على وسائل مختلفة بطريقة كاملة من نوع العمليات التي يمكن توقعها وعدم التماثل يعني ان يستعمل الطرف الاضعف طاقة الحرب النفسية وما يصاحبها من شحنات الصدمة والعجز لكي ينتزع في يده زمام المبادأة وحرية الحركة والارادة، وباسلوب يستخدم وسائل مستحدثة وتكتيكات غير تقليدية واسلحة وتكنولوجيات جرى التوصل اليها بالتفكير في غير المتوقع وغير المعقول، ثم تطبيقه على كل مستويات الحرب: من الاستراتيجية الى التخطيط الى العمليات[62]. في هذا الاطار، فان الحرب غير المتماثلة شكل غير تقليدي تماماً من الحرب، لايستخدم الطرفان فيه نفس الادوات او استراتيجيات القتال ولا يخضع لمعايير التوازن السائدة، فحسب ذلك التصور لايوجد مسرح عمليات يلتقي فيه المقاتلون بأية صورة، ويستخدم كل طرف اسلحة غير متماثلة، وقد لاتكون هناك علاقة بين الفعل ورد الفعل فيها، كما ان الخطط المستخدمة فيها خارج نطاق

(62) محمد عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 103.

هذه الأطراف او المجموعات التي لاينطبق عليها وصف دولة حيث لا اقليم لها ولا سكان ولا عقد قيادة سيكونون اعداءاًغير تقليديين من نوع جديد حيث يتمتعون بالمرونة وبالترابط.

التصور، حيث لايوجد تقيد بمبادئ الحرب وانما بافكار تنتج عن مصادفات يتم تحويلها لخطط مدروسة، وتحيط بعملياتها اقصى درجات المخاطرة، ويتم كل شيء بسرية تامة، ويختلط فيها ما هو مادي بما هو نفسي[63].

شكّل الهجوم على الولايات المتحدة في 11 ايلول 2001 النموذج المثالي الاول للحرب غير المتماثلة في مطلع القرن الواحد والعشرين وشكّل ذلك نقطة تحول في النظام الدولي، حيث اصبح هذا النمط من الحرب واحداً من الاشكال الرئيسة، إن لم يكن الشكل الرئيس- للصراع المسلح على الساحة الدولية، حيث لم يعد هذا النوع من الهجمات شكلاً ثانوياً من اشكال الصراع، ولم يعد مجرد اداة من ادوات الصراع المسلح، ولكنه اصبح شكلاً مستقلاً بذاته، بل ربما جاز القول انه اصبح بديلاً للحروب التقليدية التي ستجري على منوالها الصراعات في المستقبل[64].

مثلت هجمات 11 ايلول 2001 مأزقاً عسكرياً حقيقياً للولايات المتحدة فعلى الرغم من قوة الولايات المتحدة الهائلة في المجال العسكري[65]، الا ان استراتيجيتها العسكرية والخطط القتالية ومنظومات التسليح الرئيسة للولايات المتحدة مصممة في اغلبها لخوض صراعات مشابهة للحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، ولكنها غير قادرة على خوض غمار حرب من هذا النوع غير المتماثل[*].

ان الحرب غير المتماثلة بمفهومها المستقبلي هي مجالات الصراع والتي يمكن ان تخوضها مجاميع صغيرة في عدة جبهات لم تعد معظم الدول العدة لمواجهتها، وتمثل التهديدات ضد الفضاء الالكتروني للمعلومات الخاص بالدول المتقدمة الى امكانية ان تؤدي الى تدمير وتعريض اقتصادها القومي للاضطراب نتيجة وقوع هجمات على البنية التحتية المعلوماتية، فمع ازدياد اعتماد هذه الدول على تقنية المعلومات في انظمتها العسكرية، تصبح اكثر عرضة لحرب المعلومات اثناء العمليات، وبسبب الثورة في الشؤون العسكرية تصبح انظمة القيادة والسيطرة والاتصالات والحوسبة والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وهي عصب هذه الثورة، في خطر من ان تسدد لها ضربة تحدّ من قدرتها وتشلها، اذا قام عدو اضعف بالتشويش على خطوط الاتصال التي تربط القوات في شبكة واحدة[66].

سوف تسمح نظم التقنية المتقدمة في نظم الاتصالات عن طريق الاقمار

(63) ستيفان هالبر وجوناثان كلارك، التفرد الامريكي- المحافظون الجدد والنظام العالمي، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2005، ص 406.

(64) احمد ابراهيم محمود، «الارهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية»، السياسة الدولية، العدد 147، القاهرة، 2002، ص 45.

(65) المصدر نفسه، ص 47.

(*) تتميز مايسمى بشبكات الارهاب الدولي الجديدة في انها تأخذ صورة شبكية Networked وليست هيراركية Hierarchical مثل تجربة شبكات الارهاب التقليدية التي كانت تعمل من خلال سلسلة قيادة محددة، حيث تحولت بموجب خصائصها الجديدة الى شبكة من الخلايا الخفية المنفصلة التي يربطها اسلوب خاص في الاتصال من اجل ضمان اقصى مرونة هجومية ممكنة، وايضاً من اجل تحقيق امنها الخاص من خطر القوة المضادة. وطبقاً لهذا النوع من التنظيم ليست هناك في الحقيقة حاجة لان يصدر احد امراً لاحد. للتفصيل ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005، ص 81.

(66) زلمي خليل زاد وجون وايت، مصدر سبق ذكره، ص 34.

الصناعية وكذلك القوة الكامنة في شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) للدول او الاطراف دون مستوى الدولة، افراداً او جماعات بما فيها التي تعيش في مناطق نائية، ان يكونوا اطرافاً معلوماتيين يستعملون المعلومات للولوج الى الشبكة العالمية والقيام بجولات افتراضية في القواعد العسكرية على سبيل المثال، حيث اصبح بالامكان استعمال المعلومات بعدة طرق، وبقدر كبير من الاهمية والمرونة كأداة لدعم عملياتهم، لقد سهل ذلك لهذه الاطراف التعبئة والتجنيد والتدريب بل وجمع التمويل اللازم لعملياتهم وتشكيل خلايا نائمة في هذه الدولة او تلك على امتداد العالم[67]. ان ثورة المعلومات تتحدى المنظمات الهرمية والبيروقراطية، اذ انها تؤدي الى تآكل الافكار القديمة عن السيطرة المركزية التي تمثل الاساس الوطيد للمنظمة والوظيفة العسكرية، ومن الواضح ان الشبكات لها مزايا خطيرة الشأن فيما يتعلق بالتكيف والمرونة مقارنة بالبنى الهرمية المتصلبة للدولة عند التعامل مع بيئة المعلومات الجديدة. ولم تعالج معظم الدول لغاية الآن فعلياً المشكلة، او حاولت ان تفكر في الكيفية التي سوف ترد بها في المستقبل على الاعداء المترابطين شبكياً الذين لاينتمون الى دولة[68].

(67) توماس كوبلاند، مصدر سبق ذكره، ص 132.

(68) المصدر نفسه، ص64.

في عالم المعلوماتية ستتمكن مجاميع صغيرة من تصميم وصناعة اسلحة نووية وجرثومية بالاستفادة من الاستخدام المزدوج للمنتجات المصنعة لاغراض اقتصادية مدنية، حيث انه من السهل في ظل المعلوماتية منع خصم من الاستفادة من اسلحة ذات تقنية قديمة نسبياً مثل الصواريخ وتوجيهها بدقة الى الهدف المحدد، ويكفي من اجل ذلك اضافة جهاز استقبال ملاحي وقابلوات جديدة وعناصر مكملة اخرى قد يكون من الصعب تصورها حالياً ولكنها في المستقبل القريب سيكون ذلك متاحاً، باختصار فان اضافة تقنيات جديدة من (الموجة الثالثة) متوافرة تجارياً لاسلحة (الموجة الثانية) القديمة تحولها الى اسلحة ذكية باسعار زهيدة وتجعلها في متناول الجيوش والاطراف الضعيفة[69].

(69) الفن وهايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة، مصدر سبق ذكره، ص ص 268–269.

تعدُّ التهديدات الإلكترونية المتمثلة باستخدام انواع مختلفة من الفيروسات البيولوجية وفيروسات الحاسوب والادراك بمثابة تهديدات للامن القومي للدول من نوع الحرب غير المتماثلة حيث يهدف عدم التماثل الى ان تتفادى الاطراف الاضعف مكامن قوة الدول العظمى، وان تستغل نقاط ضعفها وهذا ممكن بوساطة استعمال مجالات الفيروس المختلفة، حيث تحاول هذه

التهديدات الإلكترونية المتمثلة باستخدام انواع مختلفة من الفيروسات البيولوجية وفيروسات الحاسوب والادراك بمثابة تهديدات للامن القومي.

الاطراف خوض معارك حرب بايولوجية، ويمكن لهجوم بايولوجي ان يعوق على سبيل المثال اعتماد الولايات المتحدة على عناصر السرعة وخفة الحركة في اثناء القتال ويستغل عدم استعداد الولايات المتحدة الامريكية المتصور لتحمل الكثير من الخسائر البشرية[70]. كما يمكن ان تستخدم فيروسات الحاسوب في الحرب غير المتماثلة اذ يمكن الفيروس المرء من القفز فوق حقائق الجغرافية عبر البحار وزرعه في الحواسيب والتشويش على شبكات المصارف واسواق الاوراق المالية ونظم توزيع الغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية كما يعوض استعمال فيروسات الادراك الاستعمال المادي للقوة بالتحرك بعيداً عن ميدان القتال الفائق التقنية والنفوذ الى داخل النطاق الانساني من خلال حقن الفيروسات التي تنتقل بالمحاكاة وتمتاز بالغموض والتعقيد، الامر الذي يصعّب جهود صناع السياسة في اقناع الرأي العام[71].

(70) زلمي خليل زاد جون وايت، مصدر سبق ذكره، ص 127.

(71) الفن وهايدي توفلر، مصدر سبق ذكره، ص ص 215 – 216.

هناك ثلاثة انواع من الفيروسات ستشكل بلا شك مقتربات وآليات لحروب وصراعات المستقبل:

اولاً: الفيروس البيولوجي: أي مجموعة كبيرة من العوامل تحت المجهرية المعدية، التي تسبب العديد من الامراض الخطيرة للانسان او الحيوانات او النباتات.

ثانياً: فيروس الحاسوب: برنامج للحاسوب يمكن ان يعدي برامج حاسوب اخرى بتعديلها لتكون نسخة متطورة منه.

ثالثاً: فيروس الإدراك: عامل ينتقل للناس عن طريق المحاكاة، أي وحدة معلومات في العقل يؤثر وجودها في إعادة هيكلية وقناعات العقول الاخرى.

الخاتمة

يتصف العالم المعاصر بإزدياد الترابطات المعقدة، وكذلك إزدياد الإعتماد المتبادل في الميادين كافة، ونتج ذلك عن ثورة المواصلات والإتصالات فاتسعت التفاعلات وأصبحت أكثر تشعباً وتعقيداً وشملت كل ميادين الحياة.

كما ان أدوات التكنولوجيا المعلوماتية والإتصالات أصبحت وسيلة للإختراق

الثقافي وتغريب الأفراد وإنتزاعهم من خصوصياتهم الوطنية والتأثير في طرق تفكيرهم وتحريضهم عبر الحدود ضد حكوماتهم الأمر الذي زاد من حدة الصراعات العرقية والمذهبية.

وإذا كانت هذه الآليات واضحة المعالم فإنَّ هناك آليات في مرحلة التبلور والتشكل، مثل السباق على إستعمار الفضاء وتبلور نمط جديد من الحروب غير المتماثلة كنتيجة لتطور قدرات ونفوذ وتأثير فواعل من غير الدول.

والحروب على المياه نتيجة تزايد السكان، وكذلك من المرجح ان تؤدي مشكلات البيئة والتلوث وتنامي ظاهرة الإحتباس الحراري الى فرض موضوعات جديدة على العلاقات الدولية وسياسات الأمن القومي للوحدات والفاعلين الدوليين.

كما ان أدوات التكنولوجيا المعلوماتية والإتصالات أصبحت وسيلة للإختراق الثقافي وتغريب الأفراد وإنتزاعهم من خصوصياتهم الوطنية.

يمكن في الحقبة القادمة تصنيف مستويين من التنافس والصراع بين مكونات النظام السياسي الدولي ولكل منهما آلياته واهدافه، مستوى افقي (شمال - شمال) يتجسد في الاطراف الرئيسة الفاعلة في النظام التي عادة ما يستمد النظام السياسي الدولي منها قيمه وانماطه السلوكية، اما المستوى الثاني العمودي (شمال- جنوب)، وعلى الرغم من ان هذا المستوى من الصراع لا يساهم بصورة رئيسة في رسم هيكيلية النظام الدولي كون إختفاء او بروز الأطراف الثانوية في النظام لا ينجم عنه بروز قيم او ممارسات جديدة.

وفي الوقت الذي سيتخذ المستوى الاول من الصراع ما يمكن ان يطلق عليه بالتنافس الصراعي كنتيجة لغياب عدو رئيس محدد وعدم وجود عدو عسكري واضح لمنظومة القوى الرئيسة سيحرم الولايات المتحدة كقطب منفرد من ميزتها العسكرية في إدارة صراعها مع الأقطاب الدولية الجديدة الصاعدة، اذ إن طبيعة هذه القوى وبسبب من كونها تدين بالولاء لفلسفة إقتصادية وإجتماعية متماثلة فان علاقة التفاعل بينها ستشمل نوعية مختلفة من الصراعات لأنها تقع في الإطار القيمي والمفاهيمي نفسه، المتمثل بالليبرالية السياسية والإقتصاد الحر، هذا الأمر سيجعل من الولايات المتحدة في حالة دفاع كنتيجة لتآكل ميزاتها الإقتصادية والتكنولوجية بسبب إنتشارها العسكري الواسع مقارنة بتطور قدرات الأطراف الأخرى في الميادين الإقتصادية

والتكنولوجية حيث ستكون المعادلة التي تحكم الصراع هو من النوع غير الصفري اذ توجد مساحة واسعة من التنسيق والمساومة (Non Zero Game) والتعاون بين أطراف عملية الصراع.

على صعيد المستوى الثاني (شمال ـ جنوب) سيأخذ الصراع طابعاً تصارعياً حاداً على اساس المعادلة الصفرية (Zero - Game) مع تبعية شديدة قوامها التحكم عن بعد بانضباط شديد لضمان تدفق الموارد ولاتفاق القوى الرئيسة على ذلك ويدار الصراع سواء من خلال استخدام القوة العسكرية ام آليات التحكم التكنولوجي وتوظيف المنظمات الدولية او باستخدام ترتيبات إقليمية مدعومة لتحقيق إستراتيجية التحكم بأمن المناطق الحيوية عن بُعد.